



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

لا توزع قبل ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

البيان الصحفي رقم ١
Press Release No. 1

رسالة الرئيس

إن عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها يدوان لأول وهلة نشاطين منفصلين تماما. إذ ثمة مجموعة من الناس تصنع هذه المخدرات وتتجر بها وتبيعها في السوق غير المشروعة؛ وثمة مجموعات أخرى تشتريها وتستهلكها. لكن العرض والطلب هما في واقع الأمر عنصران متلازمان لظاهرة واحدة. ذلك أن الطلب على المخدرات يحفز العرض وتوافر المخدرات يولد من ناحيته الطلب حيث يزداد عدد المرتكبين لهذه المخدرات.



والفصل الأول من تقرير الهيئة لعام ٢٠٠٤ يتناول بالتحليل هذا التفاعل بين العرض والطلب، وهو يُشدّد على ضرورة الأخذ بنهج متوازن ومتكامل. إذ من اليسير جدا أن تركز الإجراءات التي تتخذها الحكومات لمكافحة مشكلة المخدرات على عنصر واحد من العنصرين اللذين تتكوّن منهما هذه المشكلة، أي عنصر العرض. لكن ذلك وإن كان يُفضي في الأمد القصير إلى تحقيق نتائج، بل حتى إلى تحقيق نتائج هائلة الأثر باعتبار ما يُضبط من كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة، فإنه لا يُفرز – ولا يمكن أن يفرز – أثرا في الأمد الطويل، لأن مصادر جديدة سرعان ما تنشأ لتلبية الطلب المستمر. ولسوء الحظ، لا تُوجد أية سبل سريعة لحفض الطلب، مما يتطلب تدخلات وقائية مستديمة. ولذلك فإن الأمر يقتضي وضع استراتيجيات شاملة تنطوي على تدابير تتناول العرض والطلب كليهما. وحينها فقط يمكن لمشاكل تعاطي المخدرات أن تشهد تحسّنا دائما.

كما يستعرض التقرير المشاورة التي أجرتها الهيئة مع أفغانستان عملا بالمادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٦١. وفي أول انتخابات ديمقراطية أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تأكد انتخاب حميد قرصاي رئيسا لأفغانستان. لكن ما يدعو إلى الأسف أن استفحال مشكلة المخدرات في البلد أصبح خطرا شديدا يتهدّد هذه الديمقراطية الجديدة وكذلك الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في البلد بأكمله. فلا تزال زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة تشهد تزايدا، حيث توفّر مصدر توريد لثلاثة أرباع الهيروين في العالم؛ كما أصبحت أفغانستان، علاوة على ذلك، مصدرا رئيسيا لراتنج القنب ومقصدا للمؤثرات العقلية والسلائف التي يُتجر بها بصورة غير مشروعة.

وقد اعتمدت أفغانستان استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات تمتد على عشر سنوات وتهدف إلى القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة وعلى إنتاج العقاقير المخدّرة والمؤثرات العقلية والسلائف والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع المجتمع الدولي بأسره، بدعم أفغانستان في جهودها الرامية إلى بلوغ ذلك الهدف والامتثال للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. إلا أن حكومة أفغانستان هي المسؤولة، في نهاية المطاف، عن الوفاء بالتزاماتها بمقتضى تلك المعاهدات، وعن ضمان حماية مواطنيها من بلوى المخدرات.

وما فتئت نسبة الإصابة بالأيدز وفيروسه بين متعاطي المخدرات بالحقن تزداد بسرعة في بعض أجزاء العالم، ولا سيما في أوروبا الشرقية وآسيا. وفي حالات عديدة، يرتبط الانتشار المفزع للأيدز وفيروسه ولغيره من الأمراض المعدية بالتدني المريع في مستويات الوعي المنخفض بشأن الحقائق الأساسية المتعلقة بذلك المرض وبطرائق انتقاله. وعلى الحكومات أن تعالج هذا الجهل وتجد السبل التي تحدّ من انتشار فيروس الأيدز. ولتحقيق ذلك، يجب عليها أن تكفل ألا تؤدّي السياسات الحالية لمراقبة المخدرات إلى إدامة الحلقة المفرغة الناجمة عن تعاطي المخدرات بالحقن وبالأيدز وفيروسه. وعلى وجه الخصوص، يجب أن لا ينظر إلى تدابير منع انتشار الأمراض المعدية كوسيلة لتيسير، أو ترويح، تعاطي المخدرات الذي هو، في نهاية المطاف، أصل المشكلة. وبعبارة أخرى، يجب أن ينصبّ التركيز الرئيسي والغالب في أشكال التدخّل جميعها على منع تعاطي المخدرات لأنه في حدّ ذاته ممارسة خطيرة وضارة، تنطوي على إمكانية إحداث المزيد من الاضطراب المدمّر من حيث إسهامها في انتشار الأيدز وفيروسه وغيره من الأمراض المعدية الخطيرة.

حميد قدسي
رئيس الهيئة



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

لا توزع قبل ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

البيان الصحفي رقم ٢
Press Release No. 2

الهيئة ترى أن تكامل إستراتيجيات خفض العرض والطلب أمر حيوي

و توصي بإنشاء آليات لتنسيق السياسة العامة الوطنية في مجال المخدرات

"تكامل إستراتيجيات خفض العرض والطلب: تخطي مفهوم النهج المتوازن" هو محور التركيز في الفصل الأول من التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الذي صدر اليوم (٢ آذار/مارس ٢٠٠٥).

استدعت النهج المتبعة في مواجهة حالة الطلب على المخدرات وعرضها تحقيق توازن بين الأنشطة المتصلة بخفض عرض المخدرات وبخفض الطلب عليها. ولئن حقق هذا النهج بعض النجاح، حسب تقرير هذه السنة، فإن الهيئة تلاحظ أن برامج خفض الطلب وخفض العرض على السواء لا تفرز سوى نتائج محدودة عندما تعمل على انفراد، وأن تخطي مجرد تحقيق هذا التوازن هو أمر ضروري لدى تناول هذه المسألة.

كما دعت الهيئة إلى تعاون أشمل بين برامج خفض العرض وبرامج خفض الطلب على الصعيد المحلية والإقليمية والدولية. وسعياً إلى تحقيق تكامل بين هذه البرامج وتوجيه مسارها، أوصت الهيئة بإنشاء آليات لتنسيق السياسة العامة الوطنية بشأن المخدرات.

وجاء عن السيد حميد قدسي، رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، قوله إن "الحكومات الوطنية لا بد لها أن تكفل تكامل جهود خفض الطلب والعرض على مستوى العمليات والسياسة العامة من أجل إحراز تقدّم حقيقي في بلوغ أهداف السنوات العشر التي رسمتها في عام ١٩٩٨ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة". وقد اتفقت الدول الأعضاء خلال تلك الدورة على تحقيق خفض ملحوظ في إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها.

ويشير التقرير في سياق تحليل متعدد المستويات للعلاقة بين الطلب والعرض إلى أنه "عندما يزداد توافر المخدر الإدماني، يتعرض له عدد أكبر من الأفراد القليلي المناعة، ويزداد احتمال تجربته وتصبح المشاكل المتصلة بتعاطيه أكثر بروزاً".

هذا، وإن الاختفاق في فهم ما تنطوي عليه الصلات القائمة بين عرض المخدرات والطلب عليها من تبعات قد يؤدي إلى ظهور أوضاع شبه وبائية. فعلى سبيل المثال، يوضّح الانتشار الوبائي للعقار المسمى كراك الكوكايين في الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات، عندما أصبح شكل جديد ورخيص من المخدرات التقليدية متوافراً على نطاق واسع، كيف يمكن أن يتولّد الطلب من العرض.

ويدعو التقرير إلى تأييد فكرة اعتماد نموذج موحد لتحليل أسواق المخدرات يكون أداة تساعد على تحقيق توازن مناسب بين خفض الطلب وخفض العرض، مصممة خصيصاً وفق احتياجات أسواق محلية ووطنية ودولية معيّنة. وأوضح البروفيسور قدسي أنه "ينبغي لمقرري السياسات أن يُحدّدوا نوع أسواق المخدرات في منطقة معيّنة بغية وضع إستراتيجيات مركزة بشأن عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها في تلك الأسواق". وعلى سبيل المثال، توصي الهيئة، فيما يتعلق بالأسواق "الناضجة" للمخدرات، التي تتميز بارتفاع معدل

الاستهلاك لدى عدد صغير من الأفراد المدمنين على العقاقير ومن أصبحوا مرتهنين لها، بالتصدي للحلقة الخاصة بالعرض التي تنتهي إليها سلسلة هذه التجارة، وذلك بواسطة اتخاذ إجراءات صارمة تركّز على العدد الضئيل نسبياً من كبار المتجرين بدلا من اعتقال الفئات المدمنة من السكان.

كما يوضح التقرير أن استئصال زراعات المخدرات غير المشروعة ينبغي أن تصحبه برامج للتنمية البديلة لكي يكون مستداما في الأمد الطويل. وينبغي أن تُستكمل هذه التدابير بإجراءات تعنى بخفض الطلب يتم التشديد فيها على إتاحة خيارات العلاج لفائدة الفئة المستهدفة الضئيلة العدد؛ أما التركيز في هذه السياقات على برامج الوقاية القائمة على التثقيف لا غير فلن يكون كافيا.

ومن أجل تحقيق توازن على المستوى الكلي في مكافحة المخدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، دعت الهيئة كذلك إلى قدر أكبر من التنسيق في التشارك في المعلومات والبيانات والنهوض بأنشطة إنفاذ القانون العملية وبرامج خفض الطلب. وكمثال على المبادرات الناجحة في مجال خفض العرض والطلب معا، تُورد الهيئة ذكر محاكم المخدرات التي تجمع بين مقتضيات إنفاذ القانون وضرورة توفير الخدمات الصحية.

كما تُشجع الهيئة على القيام بأنشطة تدريب مشتركة من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين قطاعات الخدمات الاجتماعية والتعليم والعدالة الجنائية والصحة العمومية.

* * * * *



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

لا توزع قبل ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

البيان الصحفي رقم ٣
Press Release No. 3

معالم إقليمية بارزة

أفريقيا

على الرغم من أن القنب لا يزال يشكل مسألة رئيسية تثير القلق في كافة أنحاء أفريقيا، فإن ظاهرة الاتجار بالكوكايين والهروين والمنشطات الأمفيتامينية وتعاطي هذه المواد تتفاقم في كثير من بلدان المنطقة. ومن شأن ممارسة تعاطي المخدرات بالحقن، التي هي بصدد الانتشار في عدد من البلدان الأفريقية، أن تزيد من تفاقم أزمة الأيدز وفيروسه في أفريقيا. أما انعدام تدابير المراقبة الكافية في معظم البلدان الأفريقية فهو يسهل تعاطي المؤثرات العقلية التي تُسرب من قنوات التوزيع المشروعة. وقد أدت القدرة المؤسسية والتقنية المحدودة لدى البلدان الأفريقية على معالجة قضية المخدرات بطريقة فعّالة وشاملة إلى التأثير سلباً في الاستراتيجيات الوطنية لمراقبة المخدرات. كذلك تفتقر معظم البلدان الأفريقية إلى إطار تشريعي ملائم وإلى الآليات الإدارية اللازمة لمراقبة السلائف الكيميائية. وقد يؤدي هذا الوضع إلى ظهور مشاكل عويصة في مجال المراقبة الدولية لتجارة هذه المواد الكيميائية. وفي العديد من البلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات ومن الحروب الأهلية، يستمر تعاطي المخدرات، لا سيما في صفوف الجنود الأطفال.

القارة الأمريكية

تعتبر منطقة أمريكا الشمالية، مجتمعة، أكبر سوق للمخدرات غير المشروعة في العالم. كما إن الاتجار الواسع النطاق للمخدرات وصنعها بصورة غير مشروعة هو مصدر قلق بالغ أيضاً، ويبدو أن تعاطي أو إساءة استعمال العقاقير المباعة بوصفة طبية أصبح ظاهرة آخذة في النمو. وفي الوقت نفسه، تخصص بلدان المنطقة مقداراً كبيراً من مواردها للتصدي لمشاكل المخدرات، سواء داخل بلدانها أو خارجها. وكان أول استقصاء وطني بشأن تعاطي المخدرات قد أُجري منذ عام ١٩٩٤ في كندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويمثل الاستقصاء أول خطوة لضمان توافر بيانات شاملة عن الاتجاهات الحالية، حسبما أوصت بذلك الهيئة. ونتيجة للجهود المبذولة لانهاء القوانين، بما في ذلك العمليات المشتركة بين الولايات المتحدة وبلدان أخرى، تم تفكيك ثمانية تنظيمات دولية كبيرة للاتجار بالمخدرات خلال السنة الماضية، وتم إضعاف سبعة تنظيمات أخرى.

ورغم أن البيانات الرسمية الصادرة مؤخرا تبين أن معدل تعاطي المخدرات بين عامة السكان في الولايات المتحدة قد ظل مستقرا منذ عام ٢٠٠٢، فقد حدث انخفاض كبير في تعاطي المخدرات غير المشروعة بين طلاب المدارس الثانوية، وهو أول انخفاض من هذا القبيل خلال أكثر من عقد. ويبدو أن إدراك المخاطر التي ينطوي عليها تعاطي المخدرات، وخصوصا القنب، بين الشباب قد ازداد أيضا - وهو تطور ربما يُعزى جزئيا إلى فعالية الحملات الإعلامية.

ويساور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات القلق إزاء الدلائل الحديثة التي تشير إلى أن تنظيمات الاتجار بالمخدرات آخذة في تغيير طرائق عملها في المكسيك، ربما لتستهدف هذا البلد باعتباره سوقا ناشئة.

ولا تزال منطقة أمريكا الوسطى والكاريبية تعاني من الاتجار بالكوكايين وتعاطيه على نطاق واسع؛ فقد برزت مشاكل خطيرة تتعلق بتعاطي الكوكايين في بلدان في المنطقة.

وفي أمريكا الوسطى، يضاعف العديد من عصابات الشباب في الجرائم العنيفة والاتجار بالمخدرات. وكان رؤساء الحكومات المعنية قد اتفقوا، في مؤتمر قمة عقد في آذار/مارس ٢٠٠٤، على التعاون على مكافحة عصابات الشباب.

ويتم الاتجار بنسبة ٩٠ في المائة من الكوكايين المصنوع في أمريكا الجنوبية - ٥٩٠ طنا من أصل ما يقدر مجموعه بزهاء ٦٥٥ طنا في عام ٢٠٠٣ - بتهريره عن طريق البحر، وبالأساس عبر البحر الكاريبي.

كما يبدو أن تعاطي الكوكايين يشهد تزايدا في أمريكا الوسطى والكاريبية.

أما تعاطي الهيروين فهو منخفض نسبيا في أمريكا الوسطى والكاريبية، ولكن الوضع يشهد تغييرا مع تزايد الاتجار بالمخدرات في جميع أنحاء المنطقة.

ويمثل النساء نسبة متزايدة من متعاطي المخدرات في أمريكا الوسطى والكاريبية.

ولا تزال مكافحة المخدرات في أمريكا الجنوبية تمثل مسألة ذات أهمية سياسية كبيرة، لا بالنسبة للمنطقة نفسها فحسب، بل بالنسبة لبقية العالم أيضا. وقد حققت حكومات عدة بلدان في المنطقة نجاحا كبيرا في مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات، حسبما يتجلى في جملة أمور، منها زيادة ضبطيات المخدرات.

ولا يزال الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال وما يرتبط به من فساد، يهددان الاستقرار في منطقة أمريكا الجنوبية. وقد حاول المتحرون بالمخدرات، كما حدث في الماضي القريب، تهريب أعضاء النيابة العامة، مما يبين مرة أخرى الصلات الوثيقة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وتستمر في بوليفيا المصادمات العلنية بين مزارعي شجيرة الكوكا والحكومة، التي بذلت جهودا لخفض تلك الزراعة؛ وفي بيرو، زاد تواتر ومستوى العنف الناجم عن تلك المصادمات.

وبما أن زراعة شجيرة الكوكا كثيرا ما توجد في المناطق المبتلاة بالفقر، فإن الهيئة مقتنعة بأن تدابير تخفيف حدة الفقر تعتبر بالغة الأهمية لتحقيق خفض مستمر في إنتاج ورقة الكوكا وسائر المخدرات الأخرى في أمريكا الجنوبية.

آسيا

استمر إنتاج خشخاش الأفيون غير المشروع في الانخفاض في جنوب شرق آسيا. وفي عام ٢٠٠٤، انخفضت زراعة خشخاش الأفيون غير المشروع انخفاضاً كبيراً في كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. كما انخفض متوسط محصول الأفيون غير المشروع. ولم تعد تايلند مصدراً رئيسياً للأفيون والهيروين غير المشروعين.

ولا يزال صنع المنشطات الأمفيتامينية، ولاسيما الميثامفيتامين، والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع يشكل مصدر قلق رئيسي في شرق آسيا وجنوب شرقها.

ويبدو أن تعاطي المواد الأفيونية في عدّة بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا (خصوصا في تايلند والصين وفيت نام وكمبوديا وميانمار) قد تحوّل عن الأفيون إلى الهيروين. كما أصبح الهيروين العقار المفضّل الرئيسي لدى متعاطي المخدرات بالحقن، مما يثير القلق بشأن انتشار الأيدز وفيروسه في كثير من بلدان المنطقة. ولا يزال متعاطو المخدرات بالحقن الذين يتشاركون في الحقن يشكّلون أكبر نسبة مئوية من حالات الإصابة الجديدة بالأيدز وفيروسه في كل من الصين وفيت نام. كما تشهد حالات الإصابة بفيروس الأيدز المتصلة بتعاطي المخدرات بالحقن زيادة نتيجة للتحوّل عن تعاطي الأفيون إلى تعاطي الهيروين في الهند ونيبال.

ويوجد في آسيا أكثر من ثلثي متعاطي المنشطات الأمفيتامينية في العالم، وتقدر النسبة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بنحو ٩٥ في المائة من متعاطي الأمفيتامين في آسيا.

ولا تزال منطقة جنوب آسيا تشهد زيادة في توافر المخدرات وتعاطيها بسبب قربها من المناطق الرئيسية لإنتاج المواد الأفيونية، في الهلال الذهبي والمثلث الذهبي، وبسبب انتشار زراعة القنب محليا على نطاق واسع وازدياد تسريب المنتجات الصيدلانية.

ولا يزال إنتاج الأفيون في أفغانستان وتأثيره في السلم والأمن يشكّل العنصر المحوري في الوضع المتعلق بالمخدرات في غرب آسيا. ففي أفغانستان بالذات، بلغ إنتاج المخدرات غير المشروع وما يتصل به من أنشطة، في عام ٢٠٠٤، مستوى لم يسبق له مثيل، وأصبح ذلك يمثّل خطرا يهدّد استقرار البلد. كما ارتفع تعاطي المخدرات في أفغانستان في السنوات الأخيرة، حيث لوحظ أيضا ارتفاع في تعاطي المخدرات بالحقن في أوساط متعاطي الهيروين.

هذا، وقد عادت زراعة خشخاش الأفيون إلى الظهور في باكستان في عام ٢٠٠٣ واستمرّت في عام ٢٠٠٤.

وفي آسيا الوسطى، ثمة قلق مستمر بشأن الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية وتعاطيها، وكذلك بشأن التداول غير المشروع لأهمّيدريد الخللّ، الذي هو مادة كيميائية تُستخدم في صنع الهيروين. ويُقدّر أن ثلث محاصيل الأفيون الأفغاني لعام ٢٠٠٤ قد مرّ عبر بلدان المنطقة، لا سيّما عبر طاجيكستان وكازاخستان.

وتؤدّي الكمّيات الكبيرة من الهيروين الأفغاني الذي يُنقل عبر آسيا الوسطى (باتجاه الاتحاد الروسي وغيره من البلدان الأوروبية) إلى تفاقم مشاكل المخدرات غير المشروعة في تلك المنطقة دون الإقليمية.

وفي آسيا الوسطى، ما برح عدد المصابين بالأيدز وفيروسه (الهييف) يتزايد، يُدكّي تعاطي المخدرات بالحقن. ولئن كان تعاطي المخدرات بالحقن يتسبّب في ١٠ في المائة تقريبا من حالات الإصابة بالأيدز وفيروسه على الصعيد العالمي، فإن طريقة العدوى هذه تتسبّب في نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ في المائة من الحالات الجديدة من الإصابة بالأيدز وفيروسه في آسيا الوسطى.

وتُستخدم بلدان شبه الجزيرة العربية أكثر فأكثر كنقاط عبور للهيروين والقنب المتجهين إلى أوروبا، في حين تُهرّب السلائف في الاتجاه المعاكس. ويشهد تعاطي المواد الأفيونية، لا سيّما الهيروين، تزايدا، شأنه شأن تعاطي العقاقير الاصطناعية الواسع الانتشار بالفعل.

أما الوضع فيما يتعلق بالمخدرات في العراق فمن شأنه أن يزداد تدهورا نتيجة لتفكك هياكل مكافحة المخدرات في البلد، وبسبب موقع البلد الجغرافي وعدم استقراره السياسي والاقتصادي الراهن. ويشكّل الترابط المعقد بين الإرهاب والجريمة المنظّمة والفساد والاتجار بالمخدرات تهديدا خطيرا، مما يثير قلقا بشأن احتمال تدهور الوضع العام.

أوروبا

القنب هو المخدّر غير المشروع الذي يُتعاطى على أوسع نطاق في أوروبا (وفي كل المناطق الأخرى). ففي أوروبا، يُقدّر عدد الأشخاص الذين تعاطوا القنب خلال الأشهر الإثني عشر الماضية بما مجموعه ٢٨,٨ مليون شخص، أي ما نسبته ٥,٣ في المائة من مجموع السكان. وفي أوروبا الشرقية، استمر معدل تعاطي القنب في الارتفاع خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، حيث تُفيد التقارير بأن ٣,٦ في المائة من السكان البالغين، أو ما يعادل قرابة ٨,٤ ملايين شخص، تعاطوا القنب.

وعلى مدى العقد الماضي، شهد تعاطي القنب زيادة في كل بلدان أوروبا تقريبا. ومع ذلك، فإن المناقشات العمومية حول تعاطي القنب يغلب فيها الحديث عن المنافع المحتملة من القنب بدلا من الحديث عن مخاطره. ويبدو أن الاتجاه التصاعدي في تعاطي القنب يرتبط بالجهود التي يبذلها البعض من أجل الترويج لفكرة خلو هذا التعاطي من الأضرار.

وفي أوروبا، ما فتئ تعاطي الكوكايين يزداد منذ عام ١٩٩٨، وهو يتجه حاليا نحو الاستقرار. وفي أوروبا الشرقية، لا يزال مستوى تعاطي هذه المادة أقل بكثير من المستوى الذي تشهده أوروبا الغربية. وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على ٢٠٠ طن من الكوكايين تُهرَّب سنويا إلى أوروبا وتدخل المنطقة أساسا عن طريق إسبانيا وبلجيكا والمملكة المتحدة وهولندا.

وقد استعاد الاتجار بالهيروين في أوروبا بعض زخمه بعد الوفرة التي شهدتها محاصيل خشخاش الأفيون على مدى ثلاث سنوات متتالية في أفغانستان. ولئن شهد تعاطي الهيروين استقرارا أو انخفاضاً في معظم بلدان أوروبا الغربية، فإن تعاطيه في أوروبا الشرقية والدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ما فتئ يتزايد. ووفقا للتقديرات الرسمية، يوجد في الاتحاد الروسي أزيد من مليون متعاط للهيروين؛ ومن ثم، أصبح هذا البلد أكبر سوق للهيروين في أوروبا.

وما زال الفرعان الشمالي والجنوبي من طريق البلقان يوردان نسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من الهيروين الذي يُوزَّع في أوروبا.

وما زال استعمال معدات الحقن الملوثة في أوساط متعاطي المخدرات يساعد على انتشار الأيدز وفيروسه؛ وتشهد دول البلطيق والدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة أعلى معدل نمو في حالات الإصابة بفيروس الأيدز لدى متعاطي المخدرات بالحقن. وقد تسبَّب هذا النوع من التعاطي في نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من حالات الإصابة الجديدة في هذه البلدان.

وبينما تشهد مستويات تعاطي الأمفيتامينات وعقار "MDMA" (إكستاسي) في أوروبا الغربية استقرارا فيما يبدو، فإن أوروبا الشرقية بدأت تكتسب أهمية متزايدة من حيث صنع الأمفيتامينات وعقار "MDMA" (إكستاسي) التي بدأت تتحوَّل بسرعة إلى عقاقير مفضَّلة رائجة، وكذلك من حيث احتمال تعاطيها.

ويوجد لدى الكثير من الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ ضوابط رقابية أكثر صرامة من الضوابط التي تفرضها لوائح المفوضية الأوروبية في مجال مراقبة المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع. ويساور الهيئة القلق إزاء ما قد يُفضي إليه توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي من إضعاف للضوابط الرقابية المطبقة حاليا في أوروبا في مجال مراقبة الاستيراد والتصدير.

وعلى الرغم من توجيه عدة طلبات إلى الحكومة الألبانية، لم تقدّم هذه الحكومة للهيئة أي معلومات بشأن تنفيذ توصيات الهيئة. وما زالت الهيئة تشعر بالقلق إزاء استمرار التقارير التي تفيد بوجود مشاكل خطيرة في مجال مراقبة العقاقير في هذا البلد، بما في ذلك عدم الاكتراث بالانتشار الواسع لتهريب المخدرات إلى بلدان أخرى .

أوقيانيا

وفي أستراليا، انخفض تعاطي الهيروين إلى مستوى أدنى من المستويات التي سجّلت قبل نقص الهيروين في أوائل عام ٢٠٠١. ويأتي معظم الهيروين المتعاطى في أستراليا (٩٠ في المائة) من جنوب شرق آسيا. وأدّى الانخفاض في توافر الهيروين في أستراليا إلى تحوّل متعاطي الهيروين إلى عقاقير أخرى.

وقد حدثت زيادة كبيرة في صنع وتعاطي المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع في أستراليا ونيوزيلندا.

ولا تزال معظم البلدان الجزرية في المحيط الهادئ عُرضة للاتجار العابر بالمنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

لا توزع قبل ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

البيان الصحفي رقم ٤
Press Release No. 4

صيدليات الإنترنت تحفز مبيعات العقاقير غير المشروعة

الهيئة تدعو الحكومات الوطنية إلى تضييق الخناق على صيدليات الإنترنت غير المرخصة

وفقاً لتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات السنوي الذي صدر اليوم (٢ آذار/مارس ٢٠٠٥)، تُباع كل سنة عن طريق الإنترنت عدة بلايين من جرعات الأدوية بطريقة غير مشروعة، مما يعرض المستهلكين لمخاطر صحية قد تكون قاتلة.

وقد أعادت الهيئة، في تقريرها، التأكيد على قلقها إزاء المبيعات غير المشروعة من العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية، التي تتم عبر الإنترنت. فهذه المبيعات وتهمير المواد الصيدلانية التي تحتوي على مخدرات ومؤثرات عقلية بواسطة البريد بطرق غير مشروعة، شهدت زيادة مطردة على مدى السنة الماضية، وهي الآن تشكل الغالبية العظمى من مبيعات صيدليات الإنترنت هذه التي تعمل على نحو غير مشروع. وتبيع هذه الصيدليات غير المرخصة مخدرات ومؤثرات عقلية بطريقة اعتيادية دون أن تشرط الوصفة الطبية اللازمة لذلك.

وتشمل المبيعات غير المشروعة عبر الإنترنت على مواد يخطر ببالها إساءة استعمالها، مثل بعض شبائهم الأفيون (كالأوكسيكودون) والمنشطات (الأمفيتامينات) والمواد البنزوديازيبينية (كالألبرازولام والديازيبام) فضلاً عن المواد التي قد تكون لها مخاطر صحية قاتلة عندما تُستهلك بدون إشراف طبي مناسب مثل الفتانيل والسيكوباربيتال.

وتعرب الهيئة أيضاً عن قلقها من أن عدم اشتراط سنّ معيّنة بخصوص الزبائن المحتملين لهذه العقاقير قد يصبح مصدراً لتعاطي الأطفال والمراهقين أدوية تباع بوصفات طبية. وقد أصبح الأمر كذلك في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة.

وفي كثير من الأحيان تكون موثوقية المستحضرات الصيدلانية التي تباع بطريقة غير مشروعة عبر الإنترنت ونوعية هذه المستحضرات أمرين يبعثان على الشك - لأن هذه العقاقير قد تكون في بعض الحالات مغشوشة. علماً بأن شراء هذه الأدوية بدون وصفة طبية صحيحة هو، بالإضافة إلى ذلك، أمر يتعارض مع القوانين الوطنية في كافة البلدان تقريباً. كما إن المواد التي تُشتري من صيدليات الإنترنت غير المرخصة هي، في حالات كثيرة، أغلى بكثير من المواد التي تُشتري من الصيدليات التقليدية المرخصة، ولن يتسنى لصاحبها، دون وصفة طبية، استرداد تكاليفها من نظم الضمان الصحي الوطنية.

وإدراكاً من جانب الهيئة لهذه المشكلة الدولية المتفاقمة، قامت بتنظيم اجتماع في حريف ٢٠٠٤ لفريق من الخبراء بشأن المبيعات غير المشروعة عن طريق الإنترنت. وجمع الاجتماع خبراء دوليين ووطنيين من مكاتب ووكالات شتى، وأتاح تبصراً أولياً في المشكلة وأوصى بمسار للعمل.

وتعترم الهيئة أيضا الدعوة إلى تنظيم مشاورة بين المنظمات الإقليمية والدولية المعنية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) والمنظمة العالمية للجمارك ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد البريدي العالمي.

وخلال السنة الماضية، أثبتت أمثلة إيجابية على التعاون الدولي الناجح أن الإجراءات المتسقة يمكن أن تكون ذات تأثير. وقد نجحت بعض السلطات الوطنية، مثل سلطات جزر الأنتيل الهولندية، في تضييق الخناق على عمليات صيدليات غير مشروعة عبر الإنترنت. وتأمل الهيئة في أن يشكّل ذلك مثالا تقتدي به سائر البلدان التي لم تبد أي تعاون ولم تتخذ أي تدابير لإنفاذ القانون ضدّ صيدليات الإنترنت التي تعمل انطلاقا من أراضيها، مثلما هو الشأن بالنسبة لباكستان.

واقترحت الهيئة نهجا ذا فرعين يشجّع البلدان على تقاسم المعلومات وعلى العمل في الوقت نفسه على محاصرة حلقة العرض من سلسلة هذه التجارة. وتقترح الهيئة أيضا أن تشارك البلدان في تجاربها وتضع آلية تتيح سرعة تبادل المعلومات بشأن حالات معينة. وهذا الأمر يتطلب المعاوضة بواسطة وقف قنوات تزويد صيدليات الإنترنت غير المرخصة. وبما أن هذه الصيدليات تُتاجر بمنتجات ذات اسم تجاري تحصل عليها من موردين معروفين ومعترف بهم، فإن السلطات المسؤولة عن مراقبة هؤلاء الموردين تستطيع أن تمنع بفعالية وصول الشحنات إلى هذه الصيدليات.

وعلاوة على تعزيز الجانب المعني بإنفاذ القانون في مواجهة هذه الجريمة، يسلم التقرير أيضا بضرورة أن تزيد السلطات الوطنية أنشطتها في مجال إذكاء الوعي بالمخاطر المحتملة من شراء العقاقير غير المشروعة عن طريق الإنترنت. وينبغي جعل المستهلكين يدركون أن شراء هذه المنتجات يتعارض مع القوانين الوطنية، بل قد يُعرض صحتهم للخطر بسبب انعدام مراقبة النوعية. كما ينبغي للجهاز القضائي أن يولي أهمية أكبر لفرض عقوبات مناسبة على المبيعات غير المشروعة من المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على عقاقير خاضعة للمراقبة.

وخلص رئيس الهيئة السيد حميد قدسي إلى أن "أي إجراء مجد ضد تلك الأنشطة غير المشروعة إنما يعتمد على التعاون الدولي الوثيق وعلى الإرادة السياسية لجميع الحكومات بإبلاء هذه المسألة ما تستحقه من أهمية".

* * * * *



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

لا توزع قبل ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

البيان الصحفي رقم ٥
Press Release No. 5

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ترحب "بالتغيير الحاسم والهام
في السياسة الهولندية بشأن القنب"

الحكومة الهولندية تزمع خفض عدد المقاهي التي تباع القنب (Coffeshop)؛ الحكومة الهولندية
تسلم بالمشاكل الصحية والاجتماعية المتصلة بتعاطي القنب

ترحب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في تقريرها السنوي الذي صدر اليوم (٢ آذار/مارس ٢٠٠٥)، بالمبادرة التي اتخذتها حكومة هولندا
فيما يتعلق بسياستها بشأن القنب. ففي ورقة سياساتية مشتركة بين الوزارات بشأن القنب، اعترفت الحكومة بأن "القنب ليس عدو
الضّرر"، لا بالنسبة للمتعاطين ولا بالنسبة للمجتمع. وشددت على أهمية تعزيز "تدابير مكافحة البيع في الشوارع و سياحة المخدرات
وزراعة القنب ومواصلة خفض عدد المقاهي التي تباعه".

وأبلغت الحكومة الهولندية الهيئة، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، بهذا التغيير الحاسم والهام في سياستها، الذي يقترب بها أكثر نحو الالتزام
الكامل بالمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات فيما يتعلق بالقنب.

وجاء في الورقة السياساتية التسليم بأن هذه المقاهي "ليست بريئة" من ادامة التجارة غير المشروعة بالمخدرات، كما إنها غير ملائمة فيما
يخص قمع الجرائم ذات الصلة بالمخدرات. كما وردت الإشارة فيها إلى أن هذه المقاهي قد تضعف الثقة بسياسة هولندا بشأن المخدرات
بصفة عامة.

واعتراف الحكومة بالمشاكل الصحية والاجتماعية ذات الصلة بتعاطي القنب وزراعته والاتجار به سيكون له تأثير واسع في المنطقة بأسرها
وخارجها. وتحث الهيئة الحكومة الهولندية على اتخاذ مزيد من الخطوات لخفض عدد هذه المقاهي التي تخالف أحكام المعاهدات الدولية
لمراقبة المخدرات.

من جانبها، تطلب حكومة هولندا إلى السلطات المحلية المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بهذه المقاهي أن تساعد على تشديد
السياسة المتعلقة بالقنب. وتعزم الحكومة التقليل من عدد المقاهي الواقعة بالقرب من المدارس وفي المناطق الحدودية، وستتخذ إجراءات
ضد المتاجر غير الخاضعة للمراقبة. وإضافة إلى ذلك، سوف تعمل الحكومة، بالاشتراك مع السلطات المحلية، على أن تظل سياحة
المخدرات، خصوصا في المناطق الحدودية، خاضعة للمراقبة عن كثب.

ذكرت حكومة هولندا أيضا أنها سوف تنفذ خطة عمل للثني عن تعاطي القنب، تشتمل على القيام بحملات محدّدة للوقاية من المخدرات
تستهدف الفئات الشديدة التعرّض للخطر. وستستهل أيضا حملات إعلامية سنوية لمكافحة المخدرات تمتد على ثلاث سنوات وتستهدف
تحديدا الشباب بين سن ١٢ و ١٨ عاما. كما تعزم الحكومة تعزيز الجهود الرامية إلى علاج متعاطي القنب. ومن أجل جعل زراعة القنب

الذي يحتوي على نسبة عالية من التتراهيدروكانابينول (العنصر الفعّال في القنب) غير جذّابة ما أمكن، انتهجت الحكومة سياسة بشأن إنفاذ قوانين إدارية وقوانين جنائية أيضا. ولاحظت الحكومة تحديدا أن المبادئ التوجيهية الجديدة للملاحقة القضائية توفر أساسا لاتخاذ تدابير سريعة لمكافحة زراعة القنب، وذكرت أنها تعتزم تشديد العقوبة على زراعة القنب على نطاق واسع بصورة غير مشروعة لتصل إلى السجن مدة خمس سنوات على الأقل.

* * * * *



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

لا توزع قبل ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

البيان الصحفي رقم ٦
Press Release No. 6

الهيئة تبليغ عن إحراز تقدّم في الحدّ من تسريب المواد الكيميائية الرئيسية

تفكيك بعض شبكات الاتجار؛ الهيئة تدعو الحكومات إلى تكثيف التعاون

تدعو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في تقريرها السنوي الذي صدر اليوم (٢ آذار/مارس ٢٠٠٥)، الحكومات إلى العمل حثيثا على تقاسم المعلومات الآنية بشأن ضبطيات وعمليات تسريب المواد الكيميائية الرئيسية المستخدمة في صنع الكوكايين والهروين والمنشطات الأمفيتامينية.

والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تعمل مع شتى الحكومات من أجل منع تسريب هذه المواد الكيميائية الرئيسية. ففي إطار مبادرة دولية للهيئة تعرف باسم "مشروع بريزم"، تم، على سبيل المثال، تنفيذ تحريّات اقتفائية مشتركة بين بولندا والصين، وتنفيذ عملية ناجحة للتسليم المراقب بين إيرلندا وهولندا أفضت إلى اعتقال متّجرين بالمواد الكيميائية المستخدمة في صنع عقار "إكستاسي". وفي عملية التسليم المراقب وحدها كانت السلائف التي تم ضبطها تكفي لصنع ٨٠ مليون حبة "إكستاسي". أما المبادرات الدولية الأخرى فهي تشمل عملية "بيربل" وعملية "توباز" اللتين تهدفان إلى منع تسريب المواد الكيميائية الرئيسية المستخدمة في صنع الكوكايين والهروين إلى السوق غير المشروعة. ويُنتظر من الحكومات المشاركة في هذه العمليات الطوعية أن تراقب الشحنات من هذه المواد الكيميائية. ويتم التثبّت من صحّة الصفقات بواسطة إجراء تحريات عن سيرة الشركات المساهمة في هذه الصفقات، بغية التحقق من وجود حاجة مشروعة لهذه المواد. وإذا كان هناك ما يبعث على الارتياب، يجوز تعليق الشحنة أو إيقافها أو حجزها. ويتم تبادل المعلومات عن الشحنات الموقوفة أو المعلّقة مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومع البلدان المشاركة عن طريق الهيئة.

وقامت الحكومات، خلال السنتين الماضيتين، بتعقب عدّة صفقات أسفرت، بمساعدة من الهيئة، عن مزيد من ٤٣٠ عملية شملت ضبطيات وإيقاف عمليات مشروع في تسريب مواد وعمليات تسريب فعليه. وأفضى البعض من هذه العمليات إلى تفكيك مختبرات سرية وشبكات للاتجار وإلى اعتقال المتجرّين الضالعين بها.

وقد ركّز مشروع "بريزم" في عام ٢٠٠٤ على مراقبة سلائف "الإكستاسي"، ليمنع بذلك عمليات تسريب بعض المستحضرات الكيميائية التي تحتوي على الإيفيدرين، وليكشف عن المختبرات غير المشروعة لصنع الأمفيتامين في أوروبا، وليُجري تحريات بشأن المعدات المستعملة في هذه المختبرات.

ولما كانت الشبكات الإجرامية في أغلب الأحيان هي نفسها التي تشارك في تهريب المخدرات والاتجار بالمواد الكيميائية، فإن الهيئة توصي بضرورة أن تبذل الحكومات جهودا خاصة لجمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها والتشارك فيها.

كما تعمل الهيئة على معاضدة الجهود التي تُبذل للحدّ من صنع الهيروين في أفغانستان، بواسطة المشاركة في عمليات بناء القدرات في هذا البلد في إطار عملية "توباز". وتهدف هذه العمليات إلى تعقّب المواد الكيميائية وخصوصاً أمفيدريد الخل، المادة الكيميائية الرئيسية المستخدمة في صنع الهيروين، والتي لا يوجد في البلد أي طلب مشروع عليها. ويتم جلب هذه المادة من الخارج بواسطة التهريب.

* * * * *



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

لا توزع قبل ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

البيان الصحفي رقم ٧
Press Release No. 7

الهيئة تنفيذ بأن أفريقيا، رغم الإنجازات الكبيرة، لا تزال حلقة ضعيفة
في سلسلة المراقبة الدولية للمخدرات

تدعو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في تقريرها السنوي الذي صدر اليوم (٢ آذار/مارس ٢٠٠٥)، الحكومات الأفريقية إلى إسناد أولوية أكبر لمواجهة مشكلة المخدرات في بلدانها. كما تطلب الهيئة إلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة والدعم المناسبين لدول المنطقة من أجل تعزيز جهودها في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها.

والمخدرات مشكلة تشهد تزايداً في عدّة بلدان في المنطقة. ولا تزال أفريقيا مصدراً رئيسياً للقنب الذي يتوافر في الأسواق غير المشروعة في المنطقة أو في أوروبا. ووفقاً لدراسة استقصائية مشتركة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والحكومة المغربية، يُعدّ المغرب أكثر بلدان القارة زراعة للقنب، حيث تقدّر المساحة المزروعة بنحو ١٣٤ ٠٠٠ هكتار والإنتاج السنوي لراتنج القنب في حدود ٣ ٠٠٠ طن. ويشكّل المغرب مصدراً لحوالي ٦٠ في المائة من راتنج القنب المضبوط في العالم. وثمة أدلة تشير إلى أن بعضاً من النزاعات الأهلية في أفريقيا تُموّل جزئياً من إيرادات الاتجار بالمخدرات.

ووفقاً للتقرير السنوي الذي صدر في فيينا، فإن القدرة المؤسسية والتقنية المحدودة للبلدان الأفريقية على معالجة المخدرات بطريقة شاملة أدت إلى التأثير سلباً في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمراقبة المخدرات في أفريقيا. أما نظم المراقبة غير الكافية الموجودة في القارة فمن شأنها أن تفرز، على الصعيد العالمي، مشاكل خطيرة في مجال مراقبة التجارة الدولية بالعقاقير اللازمة للأغراض الطبية والعلمية.

والجهود التي تبذلها سلطات إنفاذ القانون، رغم كونها محدودة، قد لاقت نجاحاً. فالبلدان الأفريقية تعمل معاً على مراقبة المخدرات بواسطة عقد اجتماعات منتظمة لأجهزة إنفاذ القانون، مثل اجتماع رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، والاجتماع العملياتي المعني بالمخدرات الذي حضره رؤساء إدارات التحقيق الجنائي و وحدات مكافحة المخدرات في شرق أفريقيا، واجتماع منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في شرق أفريقيا.

وقد أسفر التعاون بين سلطات إنفاذ القانون التابعة للبلدان المشاركة في مبادرة العمليات المشتركة لدول غرب أفريقيا عن ضبط ما يربو على ١٤٠ كيلوغراماً من الكوكايين في كوتونو، بنن، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. كما شهد عام ٢٠٠٤ ضبط كميات قياسية أخرى من الكوكايين: إذ تم ضبط ٦٠٠ كيلوغرام في غانا، وحوالي ٤٥٠ كيلوغراماً قبالة ساحل توغو، وحوالي ٢٠٠ كيلوغرام ضبطتها سلطات الرأس الأخضر. كما أسفر تكثيف جهود ضبط المخدرات التي تبذلها هذه السلطات عن تحقيق نتائج هامة: حيث تمكنت حكومة زامبيا، على سبيل المثال، من ضبط ١٨٢ طناً من القنب في عام ٢٠٠٣ فيما لم يُضبط في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ سوى ٣٠ طناً.

ومعظم بلدان المنطقة لديها آليات تشريعية وإدارية غير كافية لمراقبة السلائف الكيميائية التي تلزم في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة. لكن جنوب أفريقيا ونيجيريا استحدثتا نظما عالية الفعالية لمنع تسريب المواد الكيميائية إلى القنوات غير المشروعة. وفي عام ٢٠٠٤، تم في جنوب أفريقيا وموزامبيق ضبط ١٢ طنا من مسحوق الميثاكوالون الذي يستخدم في صنع مهدئ الميثاكوالون (الماندراكس). والميثاكوالون يُتعاطى على نطاق واسع في الجنوب الأفريقي حيث يُدخّن عادة مع القنّب (ويُطلق على هذا الخليط اسم "وايت بايب"). وبالمثل، تم في عام ٢٠٠٤ إيقاف شحنة قدرها ٤٠ طنا من مادة برمنغنات البوتاسيوم التي تلزم في صنع الكوكايين على نحو غير مشروع، كانت في طريقها إلى نيجيريا من الولايات المتحدة.

وأخذ يزداد الإبلاغ في التقارير عن تعاطي الهيروين بالحقن في بلدان شرق أفريقيا وجنوبها، وهو تطور قد تكون له مضاعفات في مجال انتشار الإيدز وفيروسه. ومن دواعي القلق أيضا تعاطي عقّار الميثكاثينون (المعروف باسم "كات" المرّة) الذي هو مادة قابلة لإساءة الاستعمال وشبيهة بالميثامفيتامين. أما تداول المؤثرات العقلية مثل الديازيبام، التي يبيعها الباعة المتجولون في شوارع بلدان غرب ووسط أفريقيا، فإنه يؤدي كذلك إلى التعاطي.

لكن من ناحية أخرى، يقل في أفريقيا توافر العقاقير المخدّرة المشروعة المستخدمة في الأغراض الطبية لتخفيف الآلام مثلا. وثمة أزيد من ٣٠ بلدا يكاد لا يستهلك أي عقاقير مخدّرة، وحتى أكثر البلدان المستهلكة لهذه العقاقير لا يمثل استهلاكها سوى جزء بسيط من استهلاك الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية.

وتدعو الهيئة المجتمع الدولي إلى تكثيف ما يبذله من جهود لدعم الحكومات الأفريقية في كفاحها ضدّ تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

* * * * *